مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.725

15 February 1996
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والعشرين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الخميس ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: أو أي (ميانمار)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٢٥ لمؤتمر نزع السلاح. لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو الهند وألمانيا وأوكرانيا وبلجيكا. وقبل إعطاء الكلمة لمن سجلت أسماؤهم من أجل التحدث اليوم، أود، بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي الإعراب عن ترحيبي الحار بمفاوض الحكومة الاتحادية لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة في ألمانيا، صاحب السعادة السفير روديغير هارتمان الذي سيتحدث أمام المؤتمر لأول مرة. وأود توجيه الشكر إليه لما يبديه من اهتمام بعملنا، وأتمنى له إقامة مثمرة في جنيف. وإني لعلى ثقة من أن المؤتمر سيصغي إلى بيانه باهتمام شديد. أعطي الكلمة الآن لأول المتحدثين على قائمتي وهي ممثلة الهند، السفيرة غوز.

السيدة غوز (الهند) (الكلمة بالانكليزية): لقد انضمت الهند في ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي إلى أعضاء آخرين في مؤتمر نزع السلاح من مجموعة الـ٢١ في الدعوة إلى القيام فورا بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي حسب توجيه رؤساء دولنا وحكوماتنا في قمة عدم الانحياز في كرتاخينا في العام الماضي. وأعربت عن أمل صادق في أن تقوموا، السيد الرئيس، بإجراء مشاورات جدية ومكثفة بشأن هذه المسألة خلال الأسابيع القليلة التالية بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق مرض في موعد مبكر. كنا ننشد التوفيق بين الآراء والتعاون وليس المواجهة. وكانت نيتنا هي إشراك وفود أخرى في البحث عن السبل الكفيلة بالتبكير ببدء إجراء مفاوضات هذا العام على أساس برنامج ملزم زمنيا لإزالة الأسلحة النووية. ونحن ندرك أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة التي لا تسبب لنا أسفا بالغا فحسب وإنما تثير هلعنا أيضا. ولعلكم تتذكرون أنني قلت أن الاتفاق بشأن هذه المسألة يجعل عام ١٩٩٦ عاما حاسما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، وبالنسبة لمستقبل كافة المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. ولقد كنا نحن، الهند، نتصور المفاوضات المقبلة بشان عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب في هذا السياق.

ولئن كنا نشكركم على جهودكم الصادقة من أجل تحقيق توافق في الآراء، فإنه لا يسعنا إلا الشعور بالأسف من أنه على الرغم من بذل قصارى جهودكم، يبدو أننا اخفقنا في الاتفاق على آلية لمناقشة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح بسبب عدم المرونة الذي أبداه عدد قليل من الوفود التي تقوم بشكل واضح بخلق عقبات على طريق إنجاز الأهداف التي يقولون إنهم ملتزمون بها. وكما قلت آنفا، فإن هذا الإحجام لا يمكن إلا أن يؤثر على مواقفنا بشأن المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب وهو تطور نشعر أنه كان من الممكن تفاديه.

وبالإضافة إلى ذلك، استهدفت بعض البيانات التي ادلي بها مؤخرا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التعمية بشكل متعمد على بعض المفاهيم الأساسية والمعروفة جيدا، ووجهت تساؤلات بشأن مدى جدية الوفود، بما في ذلك ربما وفدي أيضا، في محاولة إعادة وضع المعاهدة في سياقها المتوخى أصلا. دعوني أقدم بعض الأمثلة التي أعتقد أنها تتطلب توضيحا وتصويبا على السواء. فأولا يبدو أن هناك اتجاها ملحوظا معلنا للاعتقاد بأن الحياة في مؤتمر نزع السلاح بدأت مع تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد في أيار/مايو ١٩٩٥. ومن ثم، يتوقع أن تصدر جميع الولايات والالتزامات عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. بيد أنه سيكون من صالحنا جميعا أن نأخذ في الاعتبار أن ولاية هذا المؤتمر انبثقت عن توافق الآراء الذي تحقق أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وعن "الوصايا العشر" التي أعقبته. إنه خلال تلك الدورة الاستثنائية وليس خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها جرى الاتفاق على ضرورة إنشاء محفل تفاوضي وحيد متعدد الأطراف من أجل نزع

السلاح، ووضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ. وهناك أيضا منحت أعلى أولوية في مجال نزع السلاح للمسائل النووية، كما اعترف بالهدف النهائي المتمثل في إزالة جميع الأسلحة النووية باعتباره هدفا أساسيا. ومن قبيل الخطأ الاعتقاد بأن الالتزام بإزالة الأسلحة النووية ليس إلا جزءا من المفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار. إن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب بعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. ذلك أن المفاوضات بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أي قبل مؤتمر معاهدة عدم الانتشار بعام ونصف العام وذلك عقب القرار ٧٠/٤٨ الذي صدر بتوافق الآراء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ والذي حظى بمساندة المجتمع الدولي بأكمله، وهو شيء يمكن أن أضيف أن معاهدة عدم الانتشار لم تحظ به. من الخطر وضع المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وفي الواقع كل جدول أعمال المؤتمر، في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولا أود في هذه المرحلة أن أطيل التحدث عن العواقب الممكنة لنهج من هذا القبيل.

وثانيا، وجهت أسئلة بشأن مفهوم "الإطار الملزم زمنيا" لإزالة الأسلحة النووية. وقد وصف على نحو لا يصدق بأنه استراتيجية للإخفاق وتهديدا لنزع السلاح، وشيئا يمثل نكبة للجهود المبذولة من أجل تحديد الأسلحة. إن المنطق الذي يستند إليه هذا التوصيف، إن وجد هذا المنطق، يبدو لي خاطئا. فحتى منذ الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وردت إشارات إلى أطر زمنية للمفاوضات. واتفاقات تحديد الأسلحة بالذات التي جرى الحديث عنها مرارا في هذه الغرفة وذكرت كأمثلة على نزع السلاح النووي - وهي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ومعاهدتي ستارت الأولى وستارت الثانية - كانت تنطوي على أطر زمنية. فقد استهدفت تحقيق أهداف معينة خلال فترات زمنية معينة. وبالمثل، نعتقد منطقيا ان الإزالة النهائية لجميع الأسلحة النووية تحتاج أيضا إلى تحقق ضمن فترة محددة، إذا كان هناك التزام صادق حقا بتحقيق هذا الهدف، وليس مجرد الإدلاء ببيانات خطابية بليغة.

أود أن أقول وببساطة إن هذا الموقف ليس وقفا على الهند وحدها، فقد تلقيت صباح هذا اليوم رسالة أُبلغت فيها أن منظمة، وإن كانت منظمة غير حكومية تدعى "الأطباء الدوليين من أجل منع الحرب النووية" تشترك فيها ٨٤ رابطة طبية وطنية وتمثل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ عضو، قد أصدرت في شباط/فبراير ١٩٩٥ بيانا كتابيا يدعو إلى إلغاء الأسلحة النووية من أجل أن يوقعه الأطباء والمؤيدون في كافة انحاء العالم. وتطالب الدعوة الحكومات، لا سيما حكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ببدء إجراء مفاوضات فورا لاستئصال شأفة الأسلحة النووية في إطار جدول زمني صارم. ووزع النداء في كافة أنحاء الاتحاد ولقي استجابة حماسية ضخمة، وأنا أستشهد بهذا من استراليا إلى زامبيا. ووافق على النداء آلاف الأطباء وطلاب الطب وغيرهم من المؤيدين. إنني لم أشر إلى هذا النداء بصفة خاصة إلا لأوضح أنه ليست الهند وحدها هي التي تدعو إلى إجراء مفاوضات بشأن إزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب إذا كانت خطوة متكاملة فعلا حسبما أُكد وأعيد تأكيد ذلك، إذا كانت خطوة متكاملة فعليا في عملية نزع السلاح، وإذا أريد أن تكون شاملة حقا - ستجمد في الواقع المركز النووي لجميع البلدان. ويمكنني ان أضيف هنا ردا على سؤال عن الالتزامات التي يتعين أن تتعهد بها الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، إن الالتزامات القانونية المترتبة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون، حسبما نتوقع، ملزمة لجميع الدول الأطراف، بما في ذلك الدول التي ليست أعضاء في اتفاقات أخرى. هذا التجميد إذا أريد أن يكون تجميدا غير محدد المدة، سيوسع نطاق شبكة التمييز التي شكلتها معاهدة عدم الانتشار التي سيكون باستطاعة بعض البلدان في إطارها تهديد وجود البلدان الأخرى ذاته،

بالأسلحة النووية إلى الأبد. ومن الواضح أن الأمن الوحيد الذي يمكن أن تحصل عليه البلدان الأخرى سيتحقق من خلال الالتزام بأن هذا التجميد لن يستمر إلى الأبد، وإنما هو لفترة قصيرة ومحددة زمنيا وسوف يؤدي لا محالة إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. إن التزاما غير محدد بإزالة الأسلحة النووية هو بمثابة كمبيالة غير موقعة، وبالتالي عديمة الجدوى ضد خطر الأسلحة، وهذه مسألة تتعلق بالنسبة لنا بالأمن الوطني، وأعتقد أن الأمر كذلك بالنسبة للآخرين.

ويقودني هذا إلى التصوير الخاطئ الثالث الذي يحتاج إلى توضيح اليوم. فقد دُلّل على أن مؤتمر نزع السلاح ليس هو المحفل المناسب لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي لأن العملية سوف تتضمن عمليات مبادلة ثنائية، وعمليات تحقق متخصصة، وأشياء أخرى. ولا أتذكر أنني قلت على الإطلاق في أية مرحلة إننا نرغب في أن نكون جزءا من عمليات المبادلة الثنائية أو المعدودة الأطراف هذه بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. إننا لا نستطيع أن نكون جزءا من عمليات المبادلة الفعلية لأن ليس لدينا ما نبادل به. ما هو إذن ما نرغب في مناقشته داخل لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح؟ إن منطق تفكيرنا هو كما يلي. إن الأمر لا يعنينا فقط وإنما يثير قلقنا لأن هذه الأسلحة تهدد جميع البلدان. ومن المؤكد أنه تقع على عاتق أعضاء مؤتمر نزع السلاح المسؤولية والحق في ضمان المحافظة على وتيرة عملية نزع السلاح النووي ما أن تبدأ، والتعجيل بها إذا أمكن، وتعميق وتوسيع نطاقها! ويتعين أيضا اتخاذ خطوات لضمان خلق بيئة مناسبة تضمن أمن جميع الدول، حتى تتم إزالة جميع الأسلحة النووية. إننا نشهد مناقشات في اللجنة المخصصة تنتج عنها سلسلة من المعاهدات توضع أطر زمنية لإجراء مفاوضات بشأنها. وإحدى الخطوات من هذا القبيل يمكن أن تتمثل - ولن يكون هذا مفاجأة لأي من الحاضرين في هذه القاعة في اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. إن اتفاقية من هذا القبيل سوف تقنن القاعدة القانونية المضادة لاستخدام الأسلحة النووية والموجودة فعليا في المبادئ المتعلقة بالمنازعات الدولية المسلحة. ومن الواضح أن هذا لن يزج بمؤتمر نزع السلاح في عمليات مبادلة ثنائية أو في لعبة أرقام. ومع ذلك وفي آخر المطاف، يتعين التفاوض من أجل عقد معاهدة لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، وهذه ليست مهام لنادي يضم فئة قليلة ذات مصالح خاصة وإنما هي مهام للجنة المخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

إنني كوافدة جديدة نسبيا على مؤتمر نزع السلاح، أشعر في كل مرة أجوب فيها هذه القاعة أنها قاعة ذات مرايا خادعة لا يظهر فيها شيء على حقيقته. فالذين يريدون معاهدة شاملة حقا يوصمون بأنهم مخربون. والذين يريدون إزالة الأسلحة النووية ينظر إليهم على أنهم خطر يهدد نزع السلاح. والإطار المحدد زمنيا لإزالة الأسلحة النووية ينظر إليه على أنه مكيدة شيطانية لوقف المفاوضات من أجل عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب. والذين يريدون ألا تكون هناك دول حائزة للأسلحة النووية يتهمون بأنهم يريدون زيادة عددها. والذين يتعرضون للتهديد يوصفون بأنهم مصدر التهديد. لقد حان الوقت لإزالة هذه المرايا الخادعة وتفادي الانحرافات التي لا لزوم لها بحيث تتوافر لنا صورة أوضح عن حقائق الموقف. فإذا كنا جميعا موافقون حقا على أننا اليوم في اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية نتفاوض بشأن خطوة حقيقية نحو نزع السلاح النووي، فإنه يتعين علينا أن نعمل معا كي نعكس هذا في مفاوضاتنا وفي بياناتنا بروح حقيقية من التفاهم والحساسية تجاه المصالح الوطنية لبعضنا البعض.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند على بيانها. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل ألمانيا، مفاوض الحكومة الاتحادية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، السفير هارتمان.

السيد هارتمان (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس، دعني أوجه لكم جزيل الشكر على الكلمات الرقيقة التي استخدمتموها في الترحيب بي هنا، وحيث إن هذه هي المرة الأولى التي أحظى فيها بامتياز التحدث أمام مؤتمر نزع السلاح باعتباري مفوض شؤون نزع السلاح الذي عينته بلدي مؤخرا، فإني أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن أحر تهاني لاضطلاعكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الأولية من هذا العام. إننا ندرك أن هذه المرحلة الأولية بالغة الحساسية، وأنكم تتحملون مسؤولية خاصة اضطلعتم بها على نحو يتسم بالمهارة الشديدة والاقتدار. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمساعدة المهنية التي اتسمت بالكفاءة التي قدمها لمؤتمر نزع السلاح السيد فلاديمير بتروفيسكي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كما قدمها نائبه السفير عبد القادر عن اسماعيل.

ونظرا للدور الفريد من نوعه لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يمكن تطبيقها عالميا، فإن الحكومة الألمانية تعلق أهمية كبيرة على عمله. ومع ذلك فإننا نشعر بالقلق لأن عضوية مؤتمر نزع السلاح محدودة إلى حد ما. ومن رأينا أن هذا الوضع غريب عن الدور الذي يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يلعبه في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على النطاق العالمي. ونخشى من احتمال تعرض هذا الدور للخطر إذا لم يتم الإسراع بتسوية مسألة توسيع عضوية المؤتمر. ومن رأينا أنه ينبغي احترام الطلبات المقدمة للحصول على العضوية من جانب جميع المرشحين لها مما يعني أن جميع الدول التي ترغب في الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح كأعضاء كاملي العضوية ينبغي أن يكون لها الحق في أن تحصل على ذلك. إننا ندرك بالطبع إدراكا كاملا أن لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ستظلان الهيئتين الوحيدتين في ميدان نزع السلاح اللتين تمثل فيهما جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن التغيرات العميقة التي حدثت في أوروبا منذ عام ١٩٩٠ أدت أيضا إلى تثوير مسألة تحديد الأسلحة. فلئن كانت وظائفه الرئيسية حتى ذلك الوقت تتمثل في منع مواجهة خطيرة بين الشرق والغرب، فإنه يواجه الآن بتحديات جديدة. وفي هذا الصدد، قدم كينكل وزير خارجية ألمانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مبادرة من ١٠ نقاط عارضا فيها بإيجاز بعض المهام المطروحة في هذا الصدد. وأشعر باغتباط شديد إذ إن أحد الأهداف المذكورة في تلك المبادرة، وهو تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير محدد، قد تحقق في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في نيويورك في أيار/مايو الماضي. وإن الوثائق التي اتفق عليها في ذلك المؤتمر، المتعلقة بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، والمبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ينبغي أن توجه وتشجع مؤتمر نزع السلاح فيما يقوم به من أعمال في الميدان النووي.

وفي هذا الإطار، يتسم التزام جميع الدول المشتركة فيه بالتوصل إلى اتفاق لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦ بأهميته الأساسية لنا، ونشارك في الرأي بأن المفاوضات المتعلقة بعقد هذه المعاهدة ينبغي أن تكون المهمة الأولى لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. لقد دعت الحكومة الألمانية منذ أمد طويل إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية، وغير محددة المدة، ويمكن التحقق الفعال من الامتثال لها. إن هذه المعاهدة ستساعد في رأينا في عدم الانتشار النووي وفي التعجيل بعملية نزع السلاح النووي على السواء. وتتوافر في عام ١٩٩٦ فسحة من الأمل في إمكان تحقيق الهدف الذي طال السعي إليه وهو عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ينبغي إتمام المفاوضات في الوقت المناسب لإتاحة

الفرصة للموافقة على نص المعاهدة أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام. ونحن نفضل في الواقع إتمام العمل المتعلق بنص المعاهدة بحلول حزيران/يونيه من هذا العام.

وبالنيابة عن الحكومة الاتحادية الألمانية، أود أن أحثكم على التشبث بالهدف الذي وضعه المجتمع الدولي نصب أعينه من أجل عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦. وإن عمليات الربط المصطنعة بين عقد المعاهدة وبين بنود أخرى، لن يساعد على عقدها في الوقت المتوخى وإنما سيعوقه. ومن الواضح أنه لا يزال يتعين علينا إجراء مفاوضات مكثفة لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أعرب عن تهاني وأطيب تمنياتي بالنجاح للسفير راماكر الذي كلف برئاسة المفاوضات في هذه المرحلة الحاسمة.

دعوني أتناول بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي لا يزال يتعين تسويتها.

النطاق: إننا نقدر ونرحب بقوة بنهج "العتبة صفرا" الذي تؤيده فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتوافق عليه روسيا. وندعو مرة أخرى جمهورية الصين الشعبية إلى الانضمام إلى هذا الموقف.

التفجيرات النووية التجريبية الوشيكة الحدوث: في رأي ألمانيا، أنه ينبغي أن يكون المجلس التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب قادرا على التصرف إذا كان هناك اشتباه في تفجير نووي وشيك الحدوث. لقد عرضنا صياغة جديدة للمعاهدة ونحن على ثقة من أنها ستحصل على توافق في الآراء ونحتفظ بحقنا في إعادة عرض الصيغة الأصلية إذا لم تقبل الصيغة الجديدة.

نظام الرصد الدولي: إننا نشعر بالارتياح للمكتسب الحالي وإن كنا نرى أن قياس الغازات الخاملة يشكل جزءا لاغنى عنه في تكنولوجيا نظام الرصد الدولي بسبب قيمته كدليل لا لبس فيه.

عمليات التفتيش الموقعي: نعلق أهمية كبيرة على تسجيل الظواهر التي يلعب الزمن دورا حاسما فيها، في المرحلة الأولى من التفتيش الموقعي. ولذا ينبغي إيجاد تنظيم يضمن إجراء عمليات التفتيش الموقعي على الفور بعد وقوع الظاهرة.

المنظمة: تحبذ ألمانيا إقامة هيكل لها على نموذج المنظمة الناجمة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد قيام منظمة صغيرة لكن مستقلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في فيينا يمكن أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الدخول حيز النفاذ: نحبذ حلا رقميا ينص على عتبة تصديقات تقل عن ٦٠ تصديقا بغية تأمين دخول سريع للمعاهدة حيز النفاذ.

المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالموظفين: تمشيا مع الالتزام القديم العهد تجاه معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ستبذل ألمانيا قصارى جهدها للمساهمة في تمويل ميزانية اللجنة التحضيرية في عام

١٩٩٧. وبنفس الروح البناءة، فإن ألمانيا على استعداد لتزويد ملاك موظفي اللجنة التحضيرية المقبلة بموظفين ذوي مستوى عال.

وهناك موضوع آخر تعلق الحكومة الألمانية أهمية كبيرة عليه هو التبكير ببدء إجراء مفاوضات "الوقف". وهذا أيضا موضوع ذو أهمية في إطار عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على السواء. وآمل أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لـ"الوقف" على أساس الولاية المتفق عليها الواردة في التقرير الذي أعده السفير شانون ممثل كندا. إن التبكير بإتمام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب سيتيح الإسراع ببدء المفاوضات الخاصة بالوقف، ومن ثم التصدي لتحقيق هدف آخر مذكور في "المبادئ والأهداف الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح" التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في عام ١٩٩٥". وكما تعلمون، أكد القرار ٧٥/٤٨ لام الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء، على أهمية عقد معاهدة "للوقف".

وحسبما ذكر في هذه الوثيقة، فإن نزع السلاح موضوع ثالث، يحتل مكانه الصحيح في برنامج العمل من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد نفذت هذه المعاهدة على نطاق لم يكن من الممكن تصوره منذ سنوات قليلة مضت. إلا أنه يتعين مواصلة العملية، وينبغي لمؤتمر نزع السلاح النظر في الخيارات اللازمة لتحقيق ذلك. وإني أنضم إلى وزيرة خارجية السويد السيدة هييلم - فالن في ترحيبها بحقيقة أنكم، السيد الرئيس، أخذتم زمام المبادرة لإجراء مشاورات مكثفة بغية وضع أساس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وبعد أن أصغيت إلى المتحدث السابق، يحدوني الأمل، مع ذلك في أن تواصل الرئاسة بذل جهودها.

لقد دعت جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ أمد طويل الى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية من خلال وضع بروتوكول من أجل التحقق. وينبغي الاعتراف بأن قدرا كبيرا من التقدم قد أُحرز في اطار الفريق المخصص. ومع ذلك، فمن الواضح أنه يتعين تكثيف المفاوضات اذا أردنا تحقيق نتائج في أنسب وقت. ويحدونا الأمل في أن يعطي مؤتمر الاستعراض الرابع المقرر انعقاده في كانون الأول/ديسمبر قوة دافعة جديدة لهذه المفاوضات.

لقد كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية هي أول اتفاق لنزع السلاح يحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل في نفس الوقت الذي اقتضت فيه الاتفاقية أيضا ازالة المخزونات القائمة. ولئن كان هذا الاتفاق يعتبر انجازا رئيسيا في السبعينات فان الكثيرين منذ ذلك الوقت تحققوا من أن عدم وجود نظام للتحقق يمثل نقصا خطيرا. ففي غيبة نظام من هذا القبيل، يمكن أن تثار الشكوك - وقد أثيرت فعليـــا - ضد الدول الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية فيما يتعلق بالامتثال لهذه الاتفاقية. وبالاضافة الى ذلك، فان استحداث أحد البلدان لأسلحة بيولوجية وتخزينها أثبت أن الأسلحة البيولوجية تشكل تهديدا فعليا. كل ذلك أكد اقتناعنا بأن وضع نظام للتحقق من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية أمر أساسي بغية النجاح في ردع أي منتهكين محتملين، وتوفير ثقة دائمة في الامتثال للمعاهدة.

وعلى الرغم من حاجة مؤتمر نزع السلاح الى منح الأولوية لتناول البنود النووية في برنامج عمله لهذا العام، فان من رأينا أن تحديد الأسلحة التقليدية يستحق اهتماما أكبر من جانب المؤتمر. فالعدد الكبير من

النزاعات التي تحدث بالأسلحة التقليدية في أجزاء كثيرة من العالم، والمعاناة الهائلة التي يسببها استخدام الأسلحة التقليدية مسائل تثير بالغ القلق. وكما ندرك جميعا، فان التدابير الخاصة لتحديد الأسلحة التقليدية وبناء الثقة التي اتفق عليها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد ساعدت في التغلب على المواجهة بين الشرق والغرب، وفي تعزيز نشوء علاقات سلمية وتعاونية بين بلدانهما. وإن المعاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا، على سبيل المثال، التي أدت الى ازالة أكثر من ٠٠٠ ٥٠ منظومة اسلحة رئيسية هي درع ضد نشوء سباق جديد للأسلحة التقليدية في أوروبا. كما أن هذه المعاهدة تشكل أساسا وطيدا للاستقرار بين أسرة الديمقراطيات القديمة والجديدة الآخذة في التطور في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فاننا نتوقع أن تختتم بنجاح المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة التقليدية التي تجري حاليا بين الأطراف المتنازعة في يوغوسلافيا السابقة، بمساندة نشطة من أعضاء فريق الاتصال، وذلك ضمن الاطار الزمني الذي وضعه اتفاق دايتون، كما سيكون لنتائج هذه المفاوضات فيما بعد أثر، مفيد مماثل على منطقة البلقان ككل. وأود انطلاقا من هذه الخلفية أن أحث مؤتمر نزع السلاح على استئناف عمله بشأن موضوع تحديد الأسلحة التقليدية في اللجنة المخصصة لتحقيق الشفافية في الأسلحة حيث جرت مناقشات بناءة ومثمرة فعليا في السنوات السابقة.

وفي الختام ، دعوني أشير بشكل مختصر الى موضوع آخر. فكل يوم في يوغوسلافيا السابقة كما في بلدان كثيرة أخرى في العالم، يسقط المدنيون - رجالا ونساء وأطفالا - ضحايا للألغام الأرضية. وفي ايار/مايو، فان الجولة الثالثة للمؤتمر الاستعراضي الذي ضم الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة سوف تعزز الى حد كبير، ونحن على ثقة في ذلك، الأحكام المتعلقة بالألغام الأرضية في هذه الاتفاقية، ومن ثم تقلل الى حد كبير من الآثار المروعة على السكان المدنيين المترتبة على استخدام الألغام الأرضية. ونعتقد أن هناك امكانية بمجرد اختتام المؤتمر الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالأسلحة، لمناقشة المسائل المتعلقة بالألغام، على سبيل المثال، المشروع الخاص بوضع برنامج لمراقبة وضع الألغام الأرضية، في اللجنة المخصصة للشفافية في الأسلحة.

ان هذه النظرة العامة على القضايا ذات الصلة بمؤتمر نزع السلاح - حتى وان كانت غير كاملة، تُظهر أهمية جدول أعمالكم بالنسبة لتحقيق السلم والاستقرار الدوليين. ان المسائل التي يتعين بحثها معقدة والمصالح مختلفة وهو أمر طبيعي تماما داخل مؤتمر يستهدف التوصل الى حلول يمكن تطبيقها عالميا. لكن كما بين مؤتمر نزع السلاح منذ ثلاثة أعوام ونصف العام في حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية فانه يمكن بالتصميم السياسي والمثابرة والاستعداد لتقديم حلول وسط، تحقيق خاتمة ناجحة لأصعب المفاوضات.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا السفير سليبتشينكو.

السيد سليبتشينكو (أوكرانيا) (الكلمة بالانكليزية): أود، السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على أدائكم الممتاز لوظائفكم الهامة الذي ضمن بدءا هادئا يسيرا لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦. وكان هذا ضروريا للغاية اذ أن المؤتمر يواجه تحديا رئيسيا يتمثل في اتمام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفقا للقرار ذي الصلة الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي معاهدة نعتبرها بمثابة معلم بارز لعدم الانتشار وتدابير نزع السلاح. ويشارك وفدنا في الرأي الذي أعرب عنه آنفا خلال

الجلسات العامة الثلاث الأول لمؤتمر نزع السلاح ومؤداه أنه يمكن تحقيق هذا الهدف اذا أبدت الأطراف في مفاوضات حظر التجارب النووية ارادة سياسية كافية لتسوية المشاكل القليلة التي لا تزال معلقة والتي تتسم بأهمية رئيسية.

وغني عن الايضاح أن مسألة النطاق تحتل مكانا رئيسيا في المناقشات الجارية، ونود أن نعيد تأكيد تأييدنا لمعاهدة تستند الى معيار قوة التفجير صفرا حقا مما سيفرض حظرا فعليا على كافة التفجيرات النووية، اذا استخدمنا الأسلوب الذي اقترحته استراليا في ورقة عملها CD/NTB/WP.222. وينبغي أن يكون الحظر شاملا حقا ولا يتضمن، ضمن جملة أمور، أي استثناء لما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية. ومن رأينا أنه ينبغي حذف الاشارة الى التفجيرات النووية السلمية من نص مشروع المعاهدة.

كذلك فاننا لا نزال نرى مزايا واضحة في أن ندمج في نص المعاهدة أحكاما تعالج مسألة اغلاق مواقع التجارب النووية بالاضافة الى القسم المتعلق بالتأكيدات الأمنية للدول الأطراف.

وبالنسبة لنظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، يرى وفدنا أن المفاوضات المكثفة الجارية ينبغي أن تؤدي الى انشاء نظام للرصد الدولي يتبع بارامترات واجراءات محددة بدقة بحيث تتيح له أداء عملية التحقق من الامتثال للمعاهدة بشكل يتسم بالكفاءة، ومن ثم تعزيز الامتثال للالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها. ونعتقد أن أحكام المعاهدة المتعلقة بنظام الرصد الدولي ينبغي أن توضع في الاطار الأوسع نطاقا للتدابير الرامية الى بناء الثقة وضمان الشفافية التي ينبغي أن تجد الانعكاس الواجب لها في النص.

وفيما يتعلق بعملية التفتيش الموقعي، فإننا نتابع بانتباه واهتمام كبيرين الجدل الدائر داخل الفريق العامل الأول التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. ونعتقد أن الأطراف المشتركة في المفاوضات ينبغي لها ألا تتوصل فقط الى توافق في الآراء بشأن المبادئ والأهداف الأساسية للتفتيش الموقعي، وانما أن تقوم أيضا بتسوية عدد من المسائل المحددة، وبوجه خاص التدابير المتعاقبة التي يتعين اتخاذها اذا أدى التفتيش الى نتائج متناقضة أو غير تامة، وتمحيص الاجراءات المتعلقة بابطال الادعاء الخاص بعدم امتثال الدولة الطرف في الحالة التي لا يسفر فيها التفتيش عن بيانات موثوقة تعزز هذا الادعاء، وأخيرا التدابير التي يتعين اتخاذها في الحالة التي تعرب فيها الدولة الطالبة للتفتيش الموقعي عن عدم ارتياحها لنتائجه مع مراعاة القاعدة التي يعتبر وفقها القرار الذي تعتمده منظمة التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب، نهائيا، من ناحية المبدأ.

ويبدو من المفيد أيضا تحديد التعاقب السليم للتدابير التي يتعين على المنظمة اتخاذها في الحالة التي تعترف فيها دولة طرف باجراء تجربة، بعد أن تكون عملية التفتيش قد بدأت، لا سيما التدابير التي يتعين أن يتخذها فريق التفتيش فيما يتعلق بمواصلة أنشطته أو وقفها. ونعتبر من الضروري كذلك أن ندرج في النص، الحكم الذي ينظم التدابير الذي يتعين أن تتخذها الدولة الطرف موضع التفتيش والمنظمة اذا ثبت أن أعضاء فريق التفتيش انتهكوا قواعد السلوك الواجب اتباعها.

وقد جرت أثناء المداولات التي دارت مؤخرا، مناقشة لمسألة التمويل من عدة جوانب. وفي هذا الخصوص، نقترح أن اجراء تقييم أولي لتكاليف اجراء تفتيش "نموذجي" سيكون مفيدا لعملنا في المستقبل.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه المندوبين الموقرين الى وثيقة العمل التي عرضها وفدنا (CD/NTB/WP.306) المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦) التي تتناول بعض المسائل المحددة المتعلقة بنظام الرصد الدولي وبالتفتيش الموقعي وهي مكملة لمقترحاتنا السابقة بشأن النص المتداول الواردة في الوثيقة CD/NTB/WP.234.

وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة للمفاوضات المتعلقة بحظر التجارب النووية واتمامها في الوقت المناسب، فإننا نرى أنه ينبغي عدم نسيان بنود أخرى من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن يستطيع المؤتمر، في نهاية المطاف، ازالة العقبات التي تعوق التوصل الى اتفاق بشأن السبل المناسبة للنظر في المسائل الأخرى التي تندرج ضمن ولاية المؤتمر، بما في ذلك بدء عمل اللجنة المخصصة "للوقف"، ومواصلة مناقشاتنا السابقة بشأن التأكيدات الأمنية، وبحث الموضوع الأوسع نطاقا المتمثل في نزع السلاح النووي.

وأعرب عن تقديري الكبير للغاية للموقف الذي اتخذه المتحدث السابق، المفوض الموقر لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة من المانيا، السفير هارتمان، بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح واعتباره اياها مسألة ذات أهمية أساسية وملحة. ولسوف تدركون بشكل مؤكد أنني أشاركه هذا الرأي مشاركة كاملة. لقد كانت هذه المسألة شاغلنا المستمر لعدد من السنوات. وللأسف، وعلى الرغم من اعتماد مقرر مؤتمر نزع السلاح (CD/1356)، فانه لا يسعنا الا أن نكرر نفس العبارات التي غدت تقريبا أشبه بالطقوس والشعائر - اننا نشعر بأسف عميق لعدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على توسيع عضويته، وتنفيذ القرار الذي طالبت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتوافق الآراء، التطبيق العاجل للمقرر المذكور أعلاه، كما طلبت بالحاح أن يحصل الأعضاء الجدد على صفتهم كأعضاء في المؤتمر في بداية الدورة التي سيعقدها في عام ١٩٩٦.

ونود أن نؤكد على أن أوكرانيا لا تعتبر انضمامها الى المؤتمر بمثابة نوع من الحظوة الخاصة وانما بالأحرى دعوة للمساهمة في عمل منتج مشترك يستند الى خبرة بلدنا في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك اسهامه في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ووفائه التام بالتزاماته بموجب المعاهدات الرئيسية لتحديد الأسلحة، بالاضافة الى الخبرات والقدرات المناسبة التي اكتسبها وطورها. ومن رأينا أن هذه المساهمة مفيدة بصفة خاصة للمؤتمر الآن وهو في المرحلة النهائية من المفاوضات الرامية الى عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب، التي ربما تعقبها المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية بشأن "وقف انتاج المواد الانشطارية"، ومسائل هامة أخرى.

اننا نشارك في الرأي الذي أعرب عنه السفير سيليبي من جنوب افريقيا ومؤداه أنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح اصلاح نفسه للمحافظة على مركزه ومكانته. وان توسيع عضوية المؤتمر أو بالأحرى تكيفه مع التغيرات الجوهرية التي أدت الى تغيير الحقائق السياسية الدولية سوف يلعب دورا أساسيا في هذا الاصلاح. وللسبب ذاته، لا يستطيع المؤتمر تحمل معالجة مسألة توسيع عضويته على اساس طويل الأجل لأن مستقبله بالذات يعتمد اعتمادا كبيرا على قدرته على تسوية هذه المسالة بطريقة ايجابية ومسؤولة، حتى لو انطوى ذلك في وقت لاحق على تنقيح النظام الداخلي للمؤتمر.

لقد لاحظنا مع الارتياح ما أشرتم اليه في الجلسة العامة الافتتاحية من اعتزامكم الاهتمام الشديد بطلبات الـ٢٣ دولة اضافية من أجل الحصول على عضوية المؤتمر، وبشأن الحاجة الى انشاء آلية فعالة لاعادة

النظر في المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356. ونأمل أن يحافظ خلفكم السفير راماكر من هولندا على هذا المستوى من الالتزام عن طريق معالجته مسالة توسيع عضوية المؤتمر كمسألة ملحة وذات أهمية كبيرة من خلال جهوده الشخصية وتفانيه، أو من خلال تعيين منسق خاص لمسألة توسيع عضوية المؤتمر، اذا اعتبر ذلك اجراء أكثر فعالية.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): اشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن الى ممثل بلجيكا، السفير غيوم.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يلقي فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أعرب لكم عن تقديرنا الكبير للمهارة التي أبديتموها منذ توليكم سدة الرئاسة. فقد مكننا هذا من بدء أكثر أجزاء عملنا الحاحا، أي المفاوضات الرامية الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وقد تلقيتم، السيد الرئيس، فيما بذلتموه من جهود كامل تعاون وفدي. وفضلا عن ذلك، فاني اذا كنت ألقي كلمة اليوم فان هذا يعتبر الى حد كبيراستجابة للمشاورات التي تجرونها في إطار العمل الذي أوكله المؤتمر اليكم بشأن نزع السلاح النووي. وقد أعربت عن موقف بلدي في محادثاتنا الثنائية. لكن لعل من المستحسن أن أعود الى تناول ذلك هنا في الجلسة العامة.

ان نزع السلاح النووي هو من الأولويات بالنسبة لبلجيكا، وقد أكدنا دائما على ذلك سواء من خلال تأييد القرارات ذات الصلة بهذا الموضوع في الأمم المتحدة، أو من خلال الاشادة بالتقدم المحرز في هذا المجال، أو من خلال اتخاذ تدابير منفردة أو تدابير ثنائية. ومع ذلك، فإننا عارضنا دائما الاعلانات الخطابية البحتة أو المناورات المستترة في صورة مقترحات سخية. ويبدو الآن أن هذا الجانب الأخير هو الآخذ في اكتساب اليد الطولى في هذه الهيئة، ومن ثم فمن الضروري اليوم تقديم تقييم وايضاح بهذا الصدد.

ان نزع السلاح النووي مسألة أكثر من خطيرة، وهو يثير قلق الجميع. إنه يثير بالطبع قلق البلدان "النووية" - وهذا بالدقة هو الجانب المتعلق بنزع السلاح. لكنه يثير ايضا قلق الآخرين جميعا، وهذا هو الجانب المتعلق بعدم الانتشار. ان نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان جزءا لا يتجزأ من مفهوم نزع السلاح النووي. ومن هذين النهجين الوقاية والعلاج فان الأول هو الذي تزداد الحاجة الماسة اليه لمنع المرض من الانتشار، لكن الثاني اساسي بشكل واضح من أجل تحقيق هدفنا النهائي في نشوء عالم خال من الأسلحة النووية.

في مجال عدم الانتشار النووي، كافحنا بنجاح لسنوات من أجل ايجاد حلول لمنع المرض من الانتشار. وان حجر الزاوية في هذا العمل هو معاهدة عدم الانتشار النووي التي تمكننا من بث روح الحياة فيها ثانية في العام الماضي بإزالة طابعها المؤقت الذي ما كان يمكن الا أن يضيرها. واليوم تعد معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية حقا لكل عملية نزع السلاح النووي، ومن المؤسف أن بعض البلدان التي تعتبر من أشد البلدان حماسا في الدعوة الى "نزع السلاح النووي" لم تفهم هذا وتصر على البقاء خارج نطاق هذه المعاهدة. ومن رأينا أن موقف هذه البلدان خاطئ'، ليس لأنها تمنع معاهدة عدم الانتشار من أن تصبح عالمية بشكل كامل فحسب، وانما لأن هذه البلدان لم تفهم أن نزع السلاح النووي، الذي تدعو اليه بصوت عال - سيجري التفاوض عليه خطوة إثر خطوة ضمن هذه المعاهدة، وفي ذلك اليوم لن تكون هذه البلدان حول

مائدة المفاوضات. ولم يتبق لها سوى وقت قليل لتغيير موقفها لأن العملية ستبدأ قريبا لأنه جرى في العام الماضي في نيويورك قبول مبدأ الاستعراض الدولي لهذه المعاهدة كما أن المؤتمر الأول - التحضيري - سيعقد في عام ١٩٩٧. ولاعطاء مجرد مثل واحد - وأنا أتحدث بصفتي الرئيس السابق للجنة المخصصة التابعة لنزع السلاح بشأن هذا الموضوع - فاني مقتنع أن أية مفاوضات مقبلة بشأن التأكيدات الأمنية لن تحدث الا ضمن معاهدة عدم الانتشار.

ومع ذلك، فان لمؤتمر نزع السلاح دورا يلعبه في نزع السلاح النووي وهو يثبت ذلك في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب التي تجري حاليا: هذه المفاوضات تمثل مساهمة ملموسة في نزع السلاح النووي وأننا فيها بعيدون عن التحليقات الكبيرة للنزعة الخطابية الديماغوجية. فاذا وُقعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب في حزيران/يونيه كما نرغب، سيكون لذلك أثره على الجميع بما في ذلك البلدان النووية الخمسة. وثمة مجال في ميدان نزع السلاح النووي لعقد معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية (معاهدة الوقف) وكان من دواعي تثبيط الهمة حقا في عام ١٩٩٥ أن بلدانا تدعي تأييد نزع السلاح، تقاوم نشوء لجنة الوقف باسم نزع السلاح النووي. وكان لهذا الموقف وقع الصدمة علينا، وهو موقف ينطوي على مفارقة إن لم نقل أنه مريب. إن هناك مجالا في مؤتمر نزع السلاح لمعاهدة الحظرالشامل للتجارب ولمعاهدة الوقف فهذا المؤتمر هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تضطلع بمهمة اجراء المفاوضات بشأن عقد معاهدات عالمية.

ان مؤتمر نزع السلاح بالنسبة لبلجيكا هو المحفل التفاوضي الطبيعي بشأن تدابير عدم الانتشار النووي. وتعتمد فعالية هذه التدابير اعتمادا وثيقا على عالميتها - وعلى أي حال، على مساندة أكبر عدد ممكن من الدول لها. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح وحده الذي يمكّن الجميع من الاعراب عن آرائهم مع احترام آراء الآخرين في الوقت نفسه، يستطيع ضم صفوف هذا العدد الكبير من الدول معا. كما أننا ما فتئنا نعتقد أن التزاما صادقا بعدم الانتشار لا يمكن أن يتوافق مع رفض معاهدة عدم الانتشار، والمؤكد أن ذلك لن يحدث من قبل البلدان التي تعتبر امكانياتها النووية ماثلة في أذهان الجميع.

ومع ذلك وفيما يتعلق بتصفية ترسانات الدول النووية فان الكفاءة والواقعية السياسية تملي أن نترك المفاوضات للبلدان التي تحوز هذه المخزونات. ونحن مقتنعون بأن وضع هذه المشكلة في اطار متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح أو في أي هيئة أخرى يأتي بعكس الثمار المرجوة منه في هذه المرحلة. ولن يكون من شأنه سوى تعريض جهود عدم الانتشار وخفض الأسلحة النووية على السواء للخطر. ان طبيعة هاتين الممارستين بالذات تتطلب متابعتهما بشكل منفصل. ولا تزال هناك فكرة أخطر هي جعل جهودنا المبذولة من أجل عدم الانتشار رهنا بجدول زمني لنزع السلاح النووي وهي فكرة تبدو لنا مناورة لا يمكن الا أن تؤدي الى ارجاء كلا معاهدة الحظر الشامل، ومعاهدة الوقف، الى أجل غير محدد.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، ينبغي أن نعترف أن هناك اختلافات في النطاق بين القوى النووية الأمر الذي يجعل نزع السلاح أولوية للولايات المتحدة وروسيا. وهي أولوية أدركها البلدان بشكل جيد للغاية ولذا فقد أحرز تقدم في هذا الصدد. ونشعر بالاغتباط اذ نؤكد على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وتنفيذ معاهدة "ستارت الأولى" وتصديق مجلس الشيوخ الأمريكي مؤخرا على معاهدة "ستارت الثانية". هذه انجازات ملموسة جدا في مجال نزع السلاح النووي. واليها ينبغي أن نضيف انشاء مناطق اقليمية خالية من الأسلحة النووية، والتقدم المحرز في ميدان التأكيدات الأمنية. ونرحب بالمثل أيضا

بالقرارات المنفردة التي اتخذتها بعض البلدان في الميدان النووي من مثل الوقف المنفرد للتجارب النووية، ووقف انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وعلى وجه أكثر تحديدا، سحب الولايات المتحدة لـ٢٠٠ طن من هذه المواد. صحيح أننا لا زلنا على ولائنا الصادق لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي كلية من كافة بلدان المعمورة، لكننا نعتقد أن ما سردته للتو يمثل خطوات جيدة جدا في الاتجاه السليم.

ولذا ينبغي لنا أولا وقبل كل شيء أن نشجع البلدين النوويين الرئيسيين على متابعة مفاوضاتهما بحيث يمكن التوصل، في أقرب وقت ممكن، الى عتبة يمكن عندها أن تنضم اليهما الدول النووية الثلاث الأخرى، بحيث يتسنى للدول الخمس اعتماد تدابير اضافية في الوقت الراهن. والواقع أنه فحسب، عندما نصل الى هذه المرحلة، سيكون هناك أساس لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف حقيقة في هذا المجال. وفي ذلك اليوم، وليس قبله سيكون لمؤتمر نزع السلاح دور يؤديه.

وفي الختام، لا يسعني الا أن أشجعكم على دعم جهود كافة الذين يكافحون من أجل تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي في كافة المحافل التي يكافح المشتركون فيها تحقيقا لهذه الغاية حاليا كما يتعين علينا أن نعترف بتلك الجهود. وفيما عدا ذلك، من الضروري، حتى وان تعين عليكم أن تربطوا أنفسكم بصاري السفينة مثل عوليس، ألا تسمحوا لأنفسكم بالوقوع في غواية الأهازيج الديماغوجية التي لن يكون من شأنها سوى حرفنا عن الطريق السليم الذي تختطه جهودنا من أجل التوصل الى نزع السلاح النووي. وفي السياق الدولي الراهن، ترى بلجيكا أن نزع السلاح اذا جرى امعان الفكر فيه، وتحقق بشكل تدريجي ومتوازن ومحل رقابة، سوف يشكل مساهمة كبرى في تحقيق الأمن للجميع.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. وبذا تختتم قائمة المتحدثين أمامي اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في القاء كلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك، لذا سأمضي قدما الى الأمام وأدلي ببياني الاختتامي.

حيث إن مدة رئاسة ميانمار تقترب من نهايتها، أود الادلاء ببعض الملاحظات الختامية عن عمل مؤتمر نزع السلاح أثناء تولّي الرئاسة.

جرت العادة في بداية كل سنة أن يحاول الرئيس الجديد بدء عمل مؤتمر نزع السلاح بطريقة هادئة، وكذلك التوصل الى اتفاق على برنامج عمل للعام. ولأسباب مفهومة تظهر غالبا صعوبة تحقيق هذه المساعي، ولم تكن هذه السنة استثناء لذلك. ان وفدي لم يدخر أي جهد لضمان بداية هادئة وفعالة لدورة هذا العام. وجرت مشاورات مكثفة مع منسقي الأفرقة، كما جرت مشاورات ثنائية مع جميع فرادى وفود مؤتمر نزع السلاح التي استجابت لتحقيق هذا الغرض. ونتيجة لذلك، وبفضل روح التعاون والمرونة التي أبداها جميع الوفود، استطاع مؤتمر نزع السلاح أن يعتمد جدول أعماله، وبرنامج عمله في عام ١٩٩٦، وأن يعيد انشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية في الجلسة العامة الأولى. وازاء تحقيق هذا الانجاز الجماعي، نشعر أننا مدينون بمشاعر الامتنان لسلفي السفير بن جلون تويمي من المغرب ولمن سبقوه لوضعهم أساسا قويا أتاح بداية هادئة لدورة عام ١٩٩٦، ومساعدتي في التغلب على بعض المسائل الاجرائية الصعبة بشأن الترتيبات التنظيمية.

فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب، فاننا متفقون على أن أعلى أولوية لدورة هذا العام ينبغي أن تمنح بالضرورة للمفاوضات من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب. واشعر بالاغتباط اذ أشير الى أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بدأت أعمالها بطريقة مرضية. وفي هذا السياق، أود الاعراب عن تقديري الشديد لرئيس اللجنة المخصصة السفير راماكر من هولندا، ولرئيس الفريق العامل الأول السفير بيردينيكوف من الاتحاد الروسي، ورئيس الفريق العامل الثاني السفير زهران من مصر، ولأصدقاء الرئيس على تفانيهم، وعلى ما اتسمت به جهودهم من تصميم على التحرك قدما الى الأمام بالمفاوضات الرامية الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للاعراب عن امتناني البالغ للرئيس السابق للجنة المخصصة، السفير دمبينسكي من بولندا، والرئيس السابق للفريق العامل الأول، السفير نوربرغ من السويد، والرئيس السابق للفريق العامل الثاني، السفير راماكر من هولندا، ولأصدقاء الرئيس على مساهمتهم الهامة في احراز تقدم في المفاوضات الخاصة بعقد معاهدة الحظرالشامل للتجارب اثناء عام ١٩٩٥.

إن السنة الحالية هي سنة المفاوضات من أجل عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في مؤتمر نزع السلاح، ونحن ملتزمون بإتمام هذه المهمة في موعد مبكر. ونظراً لتعقد الموضوع وللقضايا العديدة التي لا تزال معلقة والتي يتعين تناولها بطريقة مرضية، تظل هذه المهمة تمثل تحدياً لنا. وتتركز جهودنا الآن على تسوية المسائل المعلقة وإزالة الأقواس المعقوفة المتبقية في النص المتداول. ولسوف تلقى أشد ترحيب، أية مبادرة أو أي مقترح يعود بالفائدة بالنسبة لإتمام هذه الممارسة.

إن المسائل المعلقة لا تزال عديدة لكنها قلت مع ذلك، وتتمثل في عدد قليل من المسائل الرئيسية. يتعين علينا أن نبذل جهودنا لتسوية المسائل الرئيسية المتمثلة في النطاق، والديباجة، والدخول حيز النفاذ، والتفتيش الموقعي، والوسائل التقنية الوطنية. وإن التفكير في تسوية هذه المسائل الأساسية سيسهل تسوية البنود الأخرى المعلقة، وسيعجل بكامل عملية المفاوضات من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتحقيقاً لهذا الهدف المشترك، أحث جميع الوفود على التعاون بصورة كاملة وإبداء أقصى قدر من المرونة بالنسبة لمساعينا الجماعية من أجل الوصول بالمفاوضات المتعلقة بعقد المعاهدة الى خاتمة سريعة وناجحة.

وإذا انتقلنا الآن الى بحث جدول الأعمال المقبل وبنود أخرى. وعلى الرغم من أننا مشغولون للغاية بالمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، فإننا نكرس اهتماماً كافياً بالبنود الأخرى في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد عهد مؤتمر نزع السلاح في مقرره الذي اعتمد في ٢٣ كانون الثاني/يناير الى السفير مغلاوي من الجزائر بمهمة إجراء مشاورات بشأن الترتيبات التنظيمية اللازمة لمعالجة ٤ من بنود جدول الأعمال، واستعراض جدول الأعمال المقبل للمؤتمر. وتتألف البنود الأربعة مما يلي: حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الوسائل المتفجرة النووية الأخرى، الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في الأسلحة. وقد بدأ المنسق الخاص تحمل مسؤولياته الهامة، وليس ثمة شك في أن جميع وفود مؤتمر نزع السلاح سوف تنضم إلي في اعرابي له عن أطيب تمنياتي بالنجاح في مساعيه الهامة. وإني على ثقة من أن السفير مغلاوي سوف يحقق بخبرته ومهاراته الدبلوماسية خاتمة ناجحة لعمله.

ننتقل الآن الى تناول نزع السلاح النووي. ففي مقرر آخر اعتمد في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عهد مؤتمر نزع السلاح الى الرئيس بمسؤولية إجراء مشاورات مكثفة بشأن نزع السلاح النووي بغية وضع أساس للتوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. ومن ثم أجريت سلسلة من المشاورات المكثفة مع منسقي الأفرقة، وأجريت مشاورات ثنائية مع جميع الوفود التي استجابت لتحقيق هذا الغرض. كما عممت استبياناً على جميع الوفود، وطلبت اليها أن ترد عليه إما شفوياً أو كتابياً. وقد أرسلت جميع الوفود تقريباً الردود التي تعبر عن مواقفها الخاصة بشأن هذه المسألة بصورة أو بأخرى. وكانت هناك ردود حماسية من جانب عدة وفود. وقد أعربت الوفود عن آرائها بشأن تحديد مسائل نزع السلاح النووي التي يمكن أن تكون مناسبة للمفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح، وأبلغوني أنهم على استعداد لتوضيح موقفهم بشأن هذه المسائل إذا طُلب اليهم ذلك.

إلاّ أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها، لم يتسن التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة أثناء رئاستي. واتخذ مؤتمر نزع السلاح خطوة هامة للفصل بين مسألة نزع السلاح النووي وبين البنود الأخرى. ومن ثم، كنت آمل أن تظهر بعض الوفود من جانبها قدراً أكبر من المرونة بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وحتى يومنا هذا لم تجد آمالي سبيلاً الى التحقق بعد.

وعلى الرغم من ذلك، أثبتت هذه المشاورات فائدتها، وقد اكتشفت بعض الاتجاهات الايجابية. وهي تبين أن عدداً كبيراً من الوفود يحبذ التبكير بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، على أن تبدأ مفاوضاتها بشأن هذا الموضوع خلال هذا العام. ومع ذلك، فإن هذه الوفود على استعداد لأن تنظر بشكل ايجابي في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية، كتدبير مؤقت، شريطة أن تؤدي هذه الممارسة الى إنشاء لجنة مخصصة ضمن فترة معقولة من الوقت. وهناك بعض الوفود من مجموعة واحدة، لا تحبذ إنشاء أي آلية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة. وأبدت وفود أخرى من المجموعة ذاتها مرونة في هذا الصدد، وهي على استعداد للنظر بشكل ايجابي في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بنزع السلاح النووي أو آلية مماثلة لذلك. وأعرب بعض الوفود من مجموعة أخرى عن استعداده للموافقة على تعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة. كما أعربت هذه الوفود عن استعدادها للموافقة على إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية أو آلية مماثلة.

من المواقف المذكورة أعلاه لمجموعات البلدان، ونتائج مشاوراتي، خلصت الى الاستنتاجات والتوصيات التالية. جميعنا يشارك في الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بما في ذلك خفض الترسانات النووية مما يؤدي، في آخر المطاف، الى إزالة الأسلحة النووية. ولا تزال هناك اختلافات في تصوراتنا فيما يتعلق بوسائل تحقيق هذا الهدف، وبطرائق ومفهوم نزع السلاح النووي، وبالأولويات والجدول الزمني لمختلف التدابير التي يتعين اتخاذها. تحقيقاً لهذه الغاية. ويبدو أنه يتعين علينا بالضرورة أن نعتمد نهجاً تدريجياً في مساعينا من أجل التحرك قدماً الى الأمام بشأن هذه المسألة. ولم يستبعد أي وفد إمكانية قيام مؤتمر نزع السلاح بدور في المستقبل في ميدان نزع السلاح النووي. ويحبذ عدد كبير من الوفود التبكير بإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وأعربت جميع الوفود باستثناء قلة منها عن استعدادها للموافقة على إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية كخطوة مؤقتة. ويبدو أن هناك تقاربات في الآراء بين عدد كبير من الوفود بشأن صيغة توفيقية ممكنة مؤداها أن مؤتمر نزع السلاح قد يرغب، كتدبير مؤقت، في النظر الى حد ابعد في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية بشأن نزع السلاح النووي تحت توجيه رئيس له، وأن يحدد الفريق العامل مسائل نزع السلاح النووي التي يمكن أن تكون مناسبة للتفاوض بشأنها في إطار

مؤتمر نزع السلاح، ووضع أساس للتوصل الى توافق في الآراء بشأن ترتيب تنظيمي مناسب لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي.

ولا تزال هناك اختلافات في الآراء بشأن توقيت الخطوة الأولى المذكورة أعلاه، وتوقيت الخطوة التالية التي يتعين اتخاذها. ومع أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح، فيبدو أن هناك قدراً من التقارب في الآراء بين أغلب الوفود حول المفهوم المذكور أعلاه. واقترح أن ننطلق من هذا المفهوم محاولين السير قدماً الى الأمام. ومن ثم أود التوصية بأن يواصل الرؤساء المتعاقبون إجراء هذه المشاورات بقدر ما تسمح الظروف بذلك، بغية وضع أساس للتوصل الى توافق في الآراء. ومن رأيي أن إحراز تقدم جوهري في هذه المسألة سيؤدي الى خلق الظروف الملائمة لتحقيق تقدم في عمل مؤتمر نزع السلاح ليس بشأن هذا الموضوع الخاص فحسب، وإنما أيضاً بشأن المسائل الأخرى كذلك. ومن ثم، فإني أشجع الوفود التي تتخذ مواقف حازمة بشأن هذه المسألة على مواصلة مساندتها لهذه العملية وإبداء مزيد من المرونة بغية تحقيق هدفنا المشترك.

وثمة مسألة هامة أخرى كانت محل تركيز في مشاوراتي هي مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وقد حدثت هذه المشاورات عملاً بمقرر مؤتمر نزع السلاح CD/1356 المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ويحدونا جميعاً الاقتناع بأن هذه المسألة ينبغي أن تعالج كمهمة ذات أولوية عالية.

لنتذكر، لدى تناولي لتاريخ مسألة توسيع عضوية المؤتمر، أن لجنة البلدان الثمانية عشر المعنية بنزع السلاح قد تطورت خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية منذ إنشائها في عام ١٩٦٢. وعندما أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٦٢ كان بلدي، اتحاد ميانمار (اتحاد بورما آنذاك) أحد الأعضاء الأول فيها مع سبعة بلدان غير منحازة ومحايدة أخرى. ومن ثم فإن ميانمار في وضع فريد يتيح لها تقدير ضرورة إجراء التوسيع الدوري لعضوية مؤتمرنا.

وتطورت لجنة البلدان الثمانية عشر المعنية بنزع السلاح لتصبح مؤتمر لجنة نزع السلاح في عام ١٩٦٩، واتسعت عضويتها لتشمل ٢٦ دولة. كما وسعت فيما بعد في عام ١٩٧٥ وأصبحت تضم ٣١ دولة. وفي عام ١٩٧٨، فإن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح اعتبرت المؤتمر بمثابة المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يعالج مسائل نزع السلاح، ومنح اسماً جديداً هو لجنة نزع السلاح بتشكيل جديد لأعضائها. ومن ثم، أعيد تشكيل لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٩ ووسعت عضويتها فأصبحت تضم ٤٠ دولة، وحملت اسمها الجديد "مؤتمر نزع السلاح" في عام ١٩٨٤.

إن الغرض الذي أبتغيه من تلاوة هذا التاريخ الطويل لما قمنا به من توسيع للعضوية هو أن أبين بشكل مستفيض، أن مؤتمر نزع السلاح قد تطور مع الزمن، ووسع نطاق عضويته مرحلة إثر أخرى حسبما أملت الضرورة ذلك. وفي الفترة الحالية يشارك الكثيرون من بيننا في الرأي الذي مؤداه أن المؤتمر حتى متأخر في توسيع عضويته بما يعكس حقائق فترة ما بعد الحرب الباردة. يتعين مواصلة اكتشاف السبل الكفيلة بتنفيذ المقرر الوارد في الوثيقة CD/1356 المؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقبول عضوية مجموعة الـ ٢٣ في أبكر موعد ممكن. وينبغي أيضاً أن تظل عضوية مؤتمر نزع السلاح موضع استعراض نشط وفقاً للمادة ٢ من النظام الداخلي.

لقد أجريت مشاورات مكثفة بشأن هذه المسألة مع منسقي الأفرقة، ومع أعضاء مجموعة الـ ٢٣، ومع دول أخرى غير أعضاء سواء بشكل جماعي أو ثنائي. وعلى الرغم من كافة الجهود التي بذلتها، فإن الظروف لم تتح إمكانية تنفيذ المقرر CD/1356 أثناء رئاستي. ومع ذلك، كانت هذه المشاورات قيمة الى حد بالغ، وسوف تسهم بالتأكيد في مساعينا المبذولة من أجل إيجاد حل لهذه المسألة المعلقة. وبناء على طلب أعضاء مجموعة الـ ٢٣، اجتمعت بهم وأطلعتهم بشكل غير رسمي على موضوع مشاورات الرئاسة. وأعتزم أيضاً عقد جلسة اطلاعية غير رسمية معهم خلال هذا الأسبوع.

إن الوفود تسعى الى دراسة الدور المقبل لمؤتمر نزع السلاح باهتمام غير مسبوق، آخذة في الاعتبار التغيرات المشهودة في الموقف الدولي. ومن الطبيعي أن نفكر الآن فيما ينبغي أن يكون عليه الدور المقبل لمؤتمر نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد عينت الجلسة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ثلاث هيئات متعددة الأطراف لتناول قضايا نزع السلاح: اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح. إن فترة ما بعد الحرب الباردة قد خلقت ظروفاً ملائمة للتوصل الى اتفاقات بشأن مختلف مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، كما أثارت قضايا جديدة تتمثل في إجراءا مفاوضات متعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهناك مجال لتعزيز دوري اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نعزز دوري هاتين الهيئتين الهامتين المتعددتي الأطراف. إن عمل لجنة نزع السلاح يتداخل في مجالات كثيرة مع وظائف اللجنة الأولى. وفي وقت يحتل فيه ترشيد منظومة الأمم المتحدة مكاناً عالياً في جدول أعمالنا، فإنه يمكننا أن نمعن النظر في الدور المقبل للجنة، ومن ثم نعزز فعاليتها.

لقد حققت من تولي الرئاسة خبرة مثمرة ومرضية لي. وأود توجيه شكري الى جميع الوفود على تعاونها ومساندتها القيمة. ولا يسعني إلاّ الإعراب عن بالغ تقديري لمنسقي الأفرقة على تعاونهم ومساندتهم. كما أوجه الشكر الى أعضاء مجموعة الـ ٢٣ والى الدول غير الأعضاء الأخرى التي عملت بشكل وثيق معي في مشاوراتي بشأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وأعرب عن امتناني البالغ للسيد بتروفيسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، والسيد بن اسماعيل نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ولموظفي الأمانة الذين ساعدوني من أوجه عدة في أداء مهامي. ويتعين علي أيضاً أن اوجه شكري للمترجمين الشفويين الذين لم نكن في غنى عن خدماتهم. أشكركم جميعاً.

وأود، استكمالاً لعملنا، أن أشير الى أن الأمانة قامت، بناء على طلبي، بتعميم جدول زمني مؤقت بجلسات الأسبوع المقبل. وأعد هذا الجدول بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، وهو كالعادة ليس إلاّ جدولاً ارشادياً، ويخضع للتغيير إذا لزم الأمر. فهل أعتبر، على هذا الأساس، أن الجدول الزمني مقبول؟

تقرر ذلك.

الرئيس: سوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠